إضراب بورسعيد مستمر والإسكندرية تدخل على الخط... والقاهرة تترقبه في 24 الجاري

مصر: «الإخوان» بين مطرقة العصيان... وسندان جمعة «محاكمة النظام»

■ 13 منظمة حقوقية تستبق لقاء الرئاسة بمنظمات حقوق الإنسان بإطلاق «مبادرة النقاط العشر»

جانب من اعتصام بورسعيد

مصري خلال «مليونية سابقة»

■ حزب النور: صراعنا مع الرئاسة وليس «الإخوان»

القاهرة – «وكالات»: دخلت حالة العصيان المدني يومها السادس في مدينة بورسعيد المصرية الواقعة على المدخل الشمالي لقناة السويس.

ويطالب المشاركون في العصيان بمحاسبة المسؤولين عن مقتل العشرات في مواجهات بين المحتجين والشرطة جرت في مطلع الشهر الجاري.

ويقول المتظاهرون إنهم مستمرون في العصيان المدني حتى تستجيب الرئاسة لمطالب أبناء المدينة، والتي تتمثل في ضم قتلى احداث بورسعيد الأخيرة إلى شهداء الثورة، وتنمية المدينة التي ظلمت في العهد السابق، على حد قولهم.

وكانت الدعوات للعصيان المدني قد تصاعدت من بعض القوى السياسية والثورية المعارضة في الايام الاخيرة وسط انسداد الافق لحل الازمة السياسية بالبلاد.

فقد دعت بعض القوى الثورية إلى عصيان مدني في مدينة الإسكندرية ثاني اكبر المدن المصرية للمطالبة اسقاط نظام الرئيس محمد مرسي.

كما اعلنت حركة تطلق على نفسها «ثورة الغضب المصرية الثانية» عن بدء تصعيدها في القاهرة والجيزة بداية من 24 فبراير عبر الاحتشاد في بعض المواقع تمهيدا للحاق ببورسعيد والدخول في عصيان مدني والدعوة لإضراب عام، على حد قولها.

وأرجعت الحركة في بيان لها دعوتها تلك إلى «الظروف التي تمر بها البلاد وحرص مؤسسة الرئاسة الشديد على تجاهل الوضع الحالي من اجل مصالح شخصية ومصالح حزبية وطائفية»، حسبما قالت.

كما دعت مجموعة «بلاك بلوك» النشطة بالإسكندرية نشطاء وجميع أهالي الإسكندرية والموظفين للنزول لتطبيق العصيان المدني بدءا من يوم امس الأول.

وعلى نفس الصعيد اعلن 24 حزبا وحركة سياسية مصرية عزمهم تنظيم مظاهرات اليوم الجمعة تحت مسمى «محاكمة النظام». وقالوا، في مؤتمر صحفي بنقابة الصحفيين امس، إن الدولة الوطنية المدنية العصرية ليس فيها احد فوق القانون وليس فيها مكان لاستغلال السلطة والنفوذ او التلاعب بمصير الشعب».

من جانبها وقبيل لقاء الرئاسة المصرية امس، بمنظمات حقوق الإنسان، اطلقت 13 منظمة حقوقية «مبادرة النقاط العشر» لوقف ما وصفته بجرائم النظام. وحملت المنظمات الحقوقية المصرية في بيان مشترك الرئيس مرسي المسؤولية الجنائية الشخصية عن الجرائم والتعذيب بحق المتظاهرين مطالبين إياه بإقالة وزير الداخلية والنائب العام والتحقيق الفوري مع قيادات الحرية والعدالة وإعادة هيكلة الوزارة.

وسحب مشروع قانون يقيد الحق في التظاهر وإنشاء هيئة مستقلة ودائمة للتحقيق في جميع حالات الوفيات والإصابات على يد رجال الشرطة.

هذا وطالبت المنظمات بإنشاء هيئة مستقلة ودائمة لمراقبة أماكن الاحتجاز، كما اكدت على أهمية تقديم مشروع لتعديل قانون الشرطة وغيره من المواد المنظمة لاستعمال القوة والسلاح من قبل رجال الشرطة.

كما طالبت المنظمات بالانضمام الفوري للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، والذي ينص على إنشاء آلية دائمة للتفتيش المستقل على أماكن الاحتجاز.

وشددت على ضرورة تقديم مشروع قانون عاجل لتعديل تعريف جريمة التعذيب في قانون العقوبات بما يتطابق مع الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب التي صادقت عليها مصر، وتعديل قانون الإجراءات الجنائية بما يسمح لضحايا التعذيب باللجوء مباشرة إلى المحاكم الجنائية دون اشتراط موافقة النائب العام.

واشارت المنظمات في البيان المشترك، ان مصر شهدت خلال الأسابيع الأخيرة سلسلة من الانتهاكات والجرائم الجسيمة على يد وزارة الداخلية بحق المواطنين، سواء اثناء تواجدهم داخل السجون وأقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز الخاضعة للوزارة أو اثناء مشاركتهم في المظاهرات والاحتجاجات العامة.

واضافت المنظمات، ان بعض تلك الجرائم مثلت استمرارا أو عودة لنمط التعذيب المنهجي واسع النطاق الذي ساد في عهد النظام السابق، وان البعض الأخر تجاوز حتى تلك الجرائم، حيث وصل عدد القتلى في الأيام القليلة التالية لذكرى مرور عامين على اندلاع الثورة في 25 يناير 2013 إلى 53 مواطنا، من بينهم 38 مواطنا لقوا مصرعهم في مدينة بورسعيد وحدها. وفي ضوء كل تلك التطورات حملت المنظمات الحقوقية رئيس الجمهورية المسؤولية الجنائية الشخصية عن هذه الجرائم، وفقا لمبدأ تسلسل القيادة وفي ضوء منصبه كرئيس للمجلس الأعلى للشرطة، وانه يتحتم عليه اتخاذ إجراءات فورية لوقف هذه الجرائم ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابها، مطالبة كافة القوى السياسية أن تتحلى بمسؤوليتها الأخلاقية عبر التمسك بتنفيذ هذه الخطوات الفورية كجزء من أي حوار أو مفاوضات تجريها حاليا مع السلطة الحاكمة. وعلى صعيد منفصل أكد يونس مخيون، رئيس حزب «النور» السلفي، أن الأزمة التي حدثت بسبب إقالة القيادي في الحزب، خالد علم الدين، من منصب مستشار الرئيس المصري محمد مرسي، محصورة «بين النور ورئاسة الجمهورية، وليست بين حزب النور وحزب الحرية والعدالة»، « الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين. وكرر مخيون انتقاداته لقرار إقالة علم الدين، الذي فجر خلافا سياسيا كبيرا بين السلفيين الذين يعتبرون القوة الثانية بعد جماعة «الإخوان» ضمن التيارات الإسلامية المصرية، مؤكدا ان «آلية اخذ هذا القرار كانت خاطئة ومتخبطة».

وقال مخيون، في مؤتمر صحفي عقده مساء امس الاول إن على الرئاسة «الاعتذار رسميا» للحزب ولمستشار الرئيس أو الخروج بنتائج التحقيقات التي تلبت ان خالد علم الدين كان يستغل منصبه، وأوضح مخيون ان استقالة بسام الزرقا من منصبه كمستشار للرئيس جاءت لأنه شعر انه «ليس له دور حقيقي في الرئاسة»، مضيفا ان الأخير كان يعتزم الاستقالة منذ ثلاثة شهور إلا أنه قام بإرجائها.

وحول المبادرة التي تقدم بها حزب النور للرئاسة للخروج من الأزمة السياسية الراهنة، أكد مخيون أنه لم يتوقع نجاحها، مطالبا الرئاسة بتفعيل النقاط التي طرحتها المبادرة خاصة، وان الأخيرة لم تبد اي تحفظات عليها سوى في مادتين فقط، وهو ما يرشح نجاحها إذا جرى تفعيلها والاستجابة للنقاط التي اتت بها.

النائب العام يستعجل إجراءات إعادة محاكمة مبارك وأركان نظامه

القاهرة – «وكالات»: امر النائب العام المصري المستشار طلعت عبد الله بتشكيل فريق من محققي النيابات المختلفة؛ لتمثيل النيابة العامة أمام محكمة جنايات القاهرة، والتي تتولى إعادة محاكمة الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك ونجليه جمال وعلاء، ورجل الأعمال الهارب حسين سالم، ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي وستة من مساعديه.

ويُنتظر أن تقوم محكمة استئناف القاهرة منتصف الأسبوع المقبل بتحديد إحدى دوائر محاكم جنايات العاصمة المصرية؛ لتتولى مهمة إعادة محاكمة المتهمين في القضية وموعد البدء بها، وفقًا لما نقله التلفزيون المصري عن وكالة أنباء الشرق الأوسط.

وكانت محكمة النقض قد قضت في يناير الماضي بإلغاء كافة الأحكام الصادرة في قضية مبارك وإعادة محاكمته مع من معه من جديد، أمام إحدى دوائر محكمة جنايات القاهرة غير التي سبق وأن أصدرت حكمها الأول في القضية. وقبلت محكمة النقض آنذاك الطعون المقدمة من مبارك والعادلي، وكذلك الطعن المقدم من النيابة العامة في القضية، وأمرت بإعادة محاكمة جميع المتهمين. وبموجب حكم محكمة النقض، فإن إعادة المحاكمة ستشمل مبارك والعادلي وستة من كبار مساعديه السابقين عن وقائع قتل المتظاهرين أثناء ثورة «25 يناير» إلى جانب محاكمة مبارك، بالإضافة إلى تجليبه وحسين سالم بقضايا «فساد مالي واستغلال نفوذ رئاسي وتصدير الغاز المصري إلى «إسرائيل»».

وكان الحكم السابق الصادر في هذه الملفات قد قضى بمعاقبة مبارك والعادلي بالسجن المؤبد، بعدما أدينا بالاشتراك في جرائم القتل خلال أحداث الثورة 25 يناير، وببراءة الضباط الكبار، وانقضاء الدعوى الجنائية في قضايا الفساد.

على أمل الخروج من الأزمة السياسية التي تعصف بها منذ الثورة

تونس تواصل رحلة البحث عن خليفة الجبالي

تونس – «وكالات»: بدأ زعماء تونس امس الاول البحث عن رئيس جديد للوزراء لمحاولة إخراج البلاد من أسوأ أزمة سياسية تعصف بها منذ الإنتفاضة التي كانت الشرارة الأولى لإنتفاضات الربيع العربي قبل عامين.

وأجرى الرئيس المنصف المرزوقي مشاورات مع زعيم حزب حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي بشأن من سيقود الحكومة القادمة وذلك بعد يوم من استقالة رئيس الوزراء حمادي الجبالي.

وقال الغنوشي بعد اللقاء ان الحركة لم تتفق حتى الآن على اي مرشح لمنصب رئيس الوزراء وتوقع تشكيل حكومة ائتلاف سياسي هذا الاسبوع. وقال زعيم النهضة «نحتاج الى حكومة ائتلافية تضم اكثر ما يمكن من الاحزاب السياسية وكفاءات».

واضاف «يجب علينا الوصول الى اتفاق في اسرع وقت... اتوقع ان يتم اعلان الحكومة الجديدة هذا الإسبوع». وقدم الجبالي استقالته بعد فشل مبادرته الخاصة بتشكيل حكومة كفاءات للإعداد للانتخابات. وكان قد طرح هذا الاقتراح بعد اغتيال الزعيم المعارض شكري بلعيد في السابع من فبراير. واحدث اغتيال بلعيد صدمة في تونس ووسع فجوة الخلافات بين الإسلاميين والعلمانيين.

وفي نهاية المطاف كان حزب النهضة الذي ينتمي له الجبالي هو الذي رفض الفكرة مما ادى الى اطالة امد الأزمة السياسية التي القت بظلالها على الديمقراطية الوليدة في تونس واقتصادها الضعيف.

وبدات تونس بعد الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في يناير 2011 التحول الديمقراطي سلميا وانتخبت مجلسا تاسيسيا لكتابة دستور جديد ثم اتفق حزب النهضة مع منافسيه العلمانيين على اقتسام السلطة.

الغنوشي والمرزوقي

■ الأبيض: إذا اختارت «النهضة» أحد صقورها لرئاسة الحكومة فالصراع قادم مع الأحزاب العلمانية

لكن الخلافات عطلت وضع الدستور ونتيجة للإخفاق في معالجة البطالة والفقر في البلاد التي تعتمد على السياحة شعر الكثير من التونسيين بالاستياء مما أدى الى اضطرابات متكررة. وقالت وداد بوشماوي رئيسة اتحاد الصناعة والتجارة «اليوم لا يمكنني إرسال رسالة طمأنة إلى المستثمرين في الخارج لأن المستثمرين التونسيين غير مطمئنين.. الرؤية غير واضحة تماما». ولا يمكن الانتهاء من التفاوض على قرض قيمته 1.78 مليار دولار من صندوق النقد الدولي وسط حالة الغموض القائمة.

وقالت وفاء عمرو المتحدثة باسم صندوق النقد الدولي في رسالة بالبريد الالكتروني لرويترز إنه بمجرد أن يتضح الموقف السياسي في تونس فإن الصندوق سيقيم الطريقة المثلى لمساعدتها. وقالت مؤسسة ستاندرد اند بورز يوم الثلاثاء إنها خفضت تصنيف تونس الائتماني السيادي طويل الأجل بالعملتين الأجنبية والمحلية وعزت ذلك إلى «احتمال تدهور الوضع السياسي في ظل آفاق مالية وخارجية واقتصادية تزداد سوءا». وقالت ماريا اوناواي كبيرة الباحثين في برنامج الشرق الاوسط بمركز ويلسون في واشنطن إن المشاكل الاقتصادية بدول مثل تونس ومصر لا يمكن أن تحل في المدى القريب. وأضافت «سنظل هناك توقعات لمن تتحقق وسيظل هناك الكثير من الصعوبات الاقتصادية لكن السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الآن هو الصراع على السلطة بين الإسلاميين والعلمانيين». ولم تعلن اي جهة مسؤوليتها عن اغتيال بلعيد وهو الحادث الاول من نوعه في تونس منذ عام 1952. وعمق اغتياله شكوك العلمانيين الذين اتهموا الحكومة بالتقاعس عن كبح جماح الإسلاميين المتشددين. وأيدت أغلب الأحزاب العلمانية مبادرته لكن حركة النهضة وهي اكبر كتلة في الائتلاف عارضت الفكرة خوفا من تنحيتها من السلطة. وربما يطلب من الجبالي الذي رأس الحكومة على مدى 15 شهرا أن يرأس حكومة لتسيير الأعمال. وكان الغنوشي قد قال من قبل إنه يريد أن يرأس الجبالي ائتلافا جديدا لكن رئيس الوزراء المستقيل قال يوم الثلاثاء إنه لن يقدم على هذا دون ضمانات بشأن توقيت إجراء انتخابات جديدة ووضع دستور جديد. ورجح المحلل السياسي يوسف الوسلاتي أن يرفض الجبالي رئاسة حكومة جديدة كما تريد النهضة. وأضاف أنه اذا لم تتحل النهضة بقدر أكبر من الانفتاح فستواجه عزلة شديدة. ويقول المحلل السياسي سالم الابيض إن تونس في مفترق طرق على صعيد اختيار رئيس الوزراء. وأضاف أنه اذا أصبح الجبالي رئيسا لإئتلاف جديد فإن المفاوضات ستكون اسهل ومن الممكن أن يصل الى توافق جديد. ومضى يقول إنه اذا اختارت حركة النهضة أحد صقورها فسيكون هناك صراع مع الأحزاب العلمانية وستكون الأجواء متوترة جدا وقد ينتقل هذا الى الشارع وتتداول أنباء غير رسمية مفادها أن الحركة سترشح في حالة عدم الاتفاق مع الجبالي وزير الصحة عبداللطيف المكي أو وزير النقل عبد الكريم الهاروني أو وزير الفلاحة محمد بن سالم.

مشاوراته لتحديد مرشحين لتشكيل الحكومة مازالت جارية

الأردن: الطراونة يصطدم بمواقف الكتل المتضاربة

عمان – «وكالات»: لم تنجح المشاورات التي يقودها رئيس الديوان الملكي الأردني فايز الطراونة مع الكتل البرلمانية الحديثة التشكل في تحديد مرشحين لتشكيل حكومة جديدة تعهد الملك عبد الله الثاني بان تكون ممثلة للاغلبية البرلمانية، في حين يلقى المعارضة الإسلامية التي قاطعت الانتخابات الأخيرة على رهانها بفشل هذه التجربة.

وعلى الرغم من أن الدستور الأردني لا يلزم الملك بهذه المشاورات حيث يمنحه وحده الحق في تكليف الحكومات واقالتها، فإن نوابا وسياسيين قالوا إن المشاورات بدت جادة على غير ما كانوا يتوقعون بان تكون «شكلية».

الطراونة استمع من النواب خلال الأيام الماضية عن مواصفات رئيس الوزراء المطلوب تكليفه، وبدا النواب مجمعين على رفض ترشيح أسماء محددة والاكتفاء بمواصفات فضفاضة، في وقت اختصرت كتلة واحدة «كتلة وطن» المشهد بإعلانها انها تثق في اختيار الملك عبد الله لرئيس الوزراء المقبل.

ويستعد الطراونة للبدء بجولة جديدة من المشاورات مع الكتل البرلمانية للاستماع منها لترشيحات لإسماء محددة، وسط تضارب في مواقف الكتل وصل حد الفوضى بحسب نواب وسياسيين.

فبعض الكتل البرلمانية تصر على توزير النواب، وهو ما يؤكد مقربون من مطبخ القرار الاردني أنه مرفوض لاسيما من الملك، في حين يذهب آخرون للمطالبة بان يكون رئيس الحكومة المقبلة من النواب. وآخرون طالبوا برئيس وزراء لم يسبق له تشكيل الحكومة، ومواصفات أخرى ظهر انها تتبدل بشكل يومي.

لكن اللافت ان النواب أحجموا حتى الآن عن تسمية اشخاص محددين -بحسب نواب- وبدت السلطة الرسمية وأدواتها بعيدة عن التدخل المباشر رغم تسريبات نيابية تشير إلى ان هناك رغبة رسمية في الإبقاء على رئيس الوزراء الحالي عبد الله النسور، في حين يتحدث آخرون عن إشارات وردت من جهاز المخابرات بتسمية وزير الداخلية عوض خليفات.

نواب وسياسيون أعادوا إحجام النواب في جولة المشاورات الأولى عن تسمية رئيس الوزراء المقبل إلى أمرين، الأول هو طبيعة الكتل البرلمانية التي لم تتشكل على أسس سياسية وإنما وفق علاقات عامة ومن الصعب إجماع أعضائها على أسماء محددة، السبب الثاني هو وجود شبه إجماع بين النواب على أن تسميتهم لرئيس وزراء مقبل يعني تحميل البرلمان وزر المرحلة المقبلة التي ستشهد قرارات غير شعبية تطبيقا لاتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي وأهمها رفع أسعار الكهرباء والتي يدرك النواب انها ستمر بأي ثمن وبالتالي لا يريدون مواجهة مبكرة مع الشارع المتوقع توجيه احتجاجاته نحو النواب ضد قرارات الأسعار المقبلة.

فايز الطراونة

المعارضة الإسلامية ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية حزب جبهة العمل الإسلامي تراقب المشهد عن بعد وترى فيه فشلا لتجربة الحكومات البرلمانية في مجالس نواب غير مسيسة. زكي بني ارشيد نائب المراقب العام للجماعة قال إن النظام يعول على تجربة جديدة لن تنجح كونها تطبق على برلمان أنتجه قانون انتخابات مشوه يراد منه تكوين كتل وهمية تمارس دور السلطة والمعارضة، وهذا رهان فاشل وبضيع الوقت نحو الإصلاح الحقيقي.

واعتبر أن الواقع الجديد «يؤكد صحة مقاطعتنا للانتخابات ورفضنا لشروط لعبة سياسية ترفض الإصلاح الجذري، ولا نتوقع نهاية لهذا المشهد البائس سوى مزيد من الفشل». واعتبر القيادي الإخواني البارز أن الحديث عن عدم تدخل لجهاز المخابرات «غير دقيق»، معتبرا أن رئيس الوزراء المقبل سيكون مرشح السلطة لا البرلمان الذي سيمنحه الثقة.

المحلل السياسي والباحث في مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية محمد أبو رمان اعتبر أن التضارب الكبير في مواقف الكتل البرلمانية ناتج عن كونها «كتلا هلامية». وأنه لا يتوقع منها إلا إنتاج «كائن مشوه قد يكون أسوأ من التجارب السابقة».

أبو رمان توقع واحدا من سيناريوهات ثلاثة لحسم «فوضى اختيار رئيس الحكومة المقبل»، وهي إما تفويض الكتل البرلمانية رئيس الديوان الملكي لتحديد رئيس الوزراء المقبل بناء على مواصفات محددة، وإما إعادة تكليف عبد الله النسور لصعوبة الإتفاق على رئيس حكومة جديد. والسيناريو الثالث الذي يبدو بعيدا حتى الآن هو أن تتوافق كتل الأغلبية على شخصية وتطلب من الملك تكليفه.

ويشير أبو رمان إلى معضلة تنتظر الحكومة الجديدة وهي أن عليها أن تتقدم ببيان الثقة قبل العاشر من الشهر المقبل وفقا للتعديلات الدستورية الجديدة، إضافة لتباين آراء الكتل حول الوزراء والحاصة وغيرها.

وبينما يرى أن المظلة الأمنية لا تزال مرفوعة عن المجلس النيابي الجديد، يذهب إلى أن الملك هو من يحدد عادة وزير الخارجية وإلى حد ما وزير الداخلية، لكنه يؤشر إلى أن البلاد أمام مارثون من الأخذ والرد قبل تشكيل الحكومة الجديدة.